

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر - دراسة للفترة (2000-2017) -

د. يحيوي عبد الحفيظ
جامعة الجلفة

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية دراسة لتطور سياسة الإنفاق العام في إطار البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من طرف الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، حيث تندرج في إطار المالية العمومية، وتهدف إلى توضيح علاقة الإنفاق العام ومنه الميزانية العامة للدولة بالبرامج التنموية، ودور هذه العلاقة في بعث الاقتصاد الوطني، ومنه في تحقيق التنمية خاصة في ظل التوجه الأخير لقاعدة ترشيد الإنفاق العام، فمراجعة هذه القاعدة، يجعل الدولة تنظر إلى مختلف حاجات المجتمع من خدمات ومشاريع، وأن تفاضل بينها وفقا لجدول للأولويات، ثم تقرر توجيه الإنفاق على أساس تلك الأولويات، وعلى أساس ما يتحقق من منافع، بالحجم والنوع والتوقيت المناسبين (أي توجيه النفقات العامة لإشباع أكثر الحاجات إلحاحاً ثم الأقل فالأقل).

ومن هنا جاءت هذه الدراسة، للتأكيد على أهمية توجيه و ترشيد الإنفاق العام وفقا للأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى ضرورة اتخاذ الدولة من التخطيط الاقتصادي الشامل كأساس لوضع الأهداف العامة، وكأداة للوصول إليها وتحقيقها.

كما وتتطرق الدراسة أيضا إلى تحليل وتتبع مسار سياسة الإنفاق العام في الجزائر من خلال تطور البرامج الاقتصادية والتنموية خلال الفترة (2000-2017)، وبهذا فإنها تشير إلى أهمية سياسة الإنفاق العام باعتبارها آلية من آليات رسم السياسات الاقتصادية الكلية، وأداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الكلمات الدالة: الإنفاق العام، نفقات التجهيز، نفقات التسيير، الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو، توطيد النمو الاقتصادي.

Résumé :

Cet article à pour objectif l'étude de l'évolution de la politique de dépenses publiques dans le cadre des programmes économiques et des plans de développement suivis par l'Algérie durant la période (2000-2017) et qui s'inscrit dans le cadre de la finance publique et qui vise à clarifier la relation entre le budget de l'Etat et les programmes de développement, et natament le rôle de cette relation en matière de relance économique et de développement en général orienté selon la base de la rationalisation des dépenses qui permet à l'état de couvrir les différents besoins de la société en matière de services et de projets, et de faire les choix judicieux, quantitativement qualitativement et dans le temps approprié selon un ordre de priorité.

Cette étude vient renforcer l'importance de la rationalisation des dépenses publiques selon les priorités économiques et sociales du pays et la nécessité d'une planification économique globale que l'état doit prendre en charge.

L'étude vise aussi le suivi des différents programmes économiques de 2000 jusqu'à 2017 en mettant l'accent sur l'importance de la politique des dépenses publiques comme étant un mécanisme qui retrace les grands agrégats économiques et un outil important pour concrétiser un développement économique durable.

Mots clés : dépenses publiques, dépenses d'équipement, dépenses de gestion, Relance économique, renforcement développement économique, soutien du développement

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

مقدمة:

تعتبر سياسة الإنفاق العام من أهم أدوات السياسة المالية التي تهدف من خلالها معظم الدول لدعم حركة النشاط الاقتصادي، ولتكوين رأس المال الاجتماعي، أو ما يعرف بالهيكل الارتكازية للتنمية الاقتصادية، كالتعليم والصحة والطرق والجسور والاتصالات... وغيرها من المشاريع التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال البنى التحتية والهيكل القاعدية للاقتصاد)، والتي تسعى من خلالها لدعم النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وتعتبر سياسات الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي، عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري)، قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي، دعم النمو وامتصاص البطالة.

وبهذا يعتبر الإنفاق العام الكلي (الاستهلاكي والاستثماري)، آلية من آليات دعم وتوطيد النمو الاقتصادي، وأداة من أدوات تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، عن طريق تنشيط الطلب الكلي الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العام.

ومن هذا المنظور وللخروج من الوضعية الاقتصادية التي عرفت الجزائر خلال فترة التسعينات والتي تجلت في عديد الإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، ولتحقيق التوازنات الكلية اعتمدت الجزائر سياسة ميزانية توسعية لتنشيط الطلب الكلي (وفقا لمنهج التحليل المالي للفكر الكيترزي)، وقد ترجمت هذه السياسة من خلال انجاز استثمارات عمومية ضخمة، تم تنفيذها في إطار ثلاث برامج شملت الفترة (2001-2014)، والتي هي برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إضافة إلى برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

إن البرامج الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري)، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية، وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية. مشكلة البحث:

إن تطور الأوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الوطني، وخاصة في الآونة الأخيرة، يستلزم ويستدعي دراسة وتحليل تطور سياسة الإنفاق العام وعلاقتها برسم البرامج الاقتصادية للدولة، وهذا من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي الذي يتمحور حول دور وأثر سياسة الإنفاق العام المتبعة من طرف الجزائر خلال الفترة محل الدراسة في تحديد أولوية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي مدى مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني وفي تحقيق التنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث:

تساهم سياسة الإنفاق العام من خلال أدواتها المتنوعة في دعم مختلف القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تشكل مجالا خصبا للنهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه، وبالتالي إتاحة الفرص الممكنة لتحقيق التنمية الاقتصادية خارج قطاع الحروقات.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

- إجراء دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)؛
 - محاولة التعرف على أهم البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر بعد فشل نظام التخطيط الاقتصادي؛
 - محاولة الإلمام بكل الإجراءات التي قامت بها الجزائر لترشيد وتوجيه سياسة الإنفاق العام في الفترة الأخيرة؛
 - محاولة تحليل كل جوانب موضوع العلاقة بين سياسة الإنفاق العام والبرامج التنموية خلال الفترة (2000-2017)، ومعرفة تأثيرات هذه العلاقة على النشاط الاقتصادي في الجزائر؛
- أهمية البحث:

يتضمن هذا البحث دراسة للنشاط الاقتصادي العام من خلال التعرف على أثر توجيه سياسة الإنفاق العام في الجزائر على بعث القطاعات الاقتصادية المختلفة خارج قطاع المحروقات، كون هذا الأثر يمثل الحاضنة الأساسية للعلاقة بين تنمية الاقتصاد الوطني و بين سياسة الإنفاق العام، والحرك الرئيسي لتفعيل دور هذه الأخيرة بهدف حشد الموارد المالية وتوجيهها نحو القطاعات الضرورية وفقا للأولويات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يساهم في اتخاذ الدولة من التخطيط الاقتصادي الشامل كأساس لوضع الأهداف العامة من جهة، وكأداة للوصول إليها وتحقيقها من جهة أخرى، وبالتالي ما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهكذا فإن أهمية هذا البحث تتمثل في النقاط التالية:

- تلقي الدراسة مزيدا من الضوء على علاقة الإنفاق العام بمفهوم التخطيط الاقتصادي الشامل، من خلال ما تقدمه من تحليل لتطور النفقات العامة وعلاقتها بالبرامج التنموية المعتمدة من طرف الجزائر؛
 - تعرض الدراسة تحليلا لمفهوم ترشيد الإنفاق العام، من خلال أساليب توجيه هذا الإنفاق نحو القطاعات الاقتصادية التي يمكن لها النهوض بالاقتصاد الوطني وبعثه خاصة في ظل تراجع إيرادات الدولة من قطاع المحروقات؛
- حدود البحث:

يمكن تقسيم حدود بحثنا إلى ثلاث أجزاء:

- 1- الحد الموضوعي: يتمثل في بحث العلاقة بين البرامج التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر؛
- 2- الحد المكاني: دراسة الاقتصاد الجزائري؛
- 3- الحد الزمني (الإطار الزمني): دراسة للفترة الممتدة من (2000-2017).

منهجية البحث: اعتمدنا في بحث موضوعنا على المنهج الوصفي في تتبع ووصف المفاهيم الأساسية للدراسة كسياسة الإنفاق العام والبرامج الاقتصادية التنموية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي في دراسة وتحليل البيانات المتوفرة عن كل من النفقات العامة والبرامج التنموية خلال الفترة (2000-2017).

هيكل البحث: انطلاقا من الأهمية البالغة لموضوع الدراسة، وإدراكا منا لما يتميز به البحث من خواص وسمات، وما تقتضيه الدراسة من مقومات، فقد وجدنا أنه من الملائم في بحث أمره أن نوزعه على أربعة محاور:

أولا: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة

ثانيا: دراسة البرامج الاقتصادية والتنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

ثالثا: تحليل تطور بنود الإنفاق العام وأهم توجهاته في إطار الميزانية العامة للدولة خلال الفترة (2000-2017)

رابعا: تقييم برامج الإنفاق العام وآثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

أولاً: الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة (النفقات العامة)

النفقة العامة، مبلغ نقدي، يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها، بهدف إشباع حاجة عامة⁽¹⁾، بمعنى أنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سداداً لحاجة عامة⁽²⁾، فهي تتضمن ثلاثة عناصر أساسية، تتمثل في:

- الصفة النقدية للنفقة العامة: حيث يجب أن تتخذ النفقة العامة طابعاً نقدياً، أي أن تتم في صورة تدفقات نقدية، وبالتالي يترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق، كالوسائل العينية (منح جزء من أملاك الدولة)، أو تقديم مزايا معنوية (منح الأوسمة و الألقاب)، أو الاستيلاء الجبري (دون التعويض العادل) ...الخ.⁽³⁾
- صدور النفقة عن جهة أو شخص عام أو عن وظيفة عامة: يشترط في اعتبار أن النفقة عامة، أن تصدر عن إحدى الجهات العامة التي تتمتع بالشخصية الإدارية والذمة المالية وتمتلك الصفة الآمرة والسيادية.⁽⁴⁾
- تحقيق المنفعة العامة (إشباع حاجة عامة): لا يكفي تحقيق الشرطين السابقين، الصفة النقدية و صدور النفقة عن هيئة عامة، حتى نكون أمام نفقة عامة بل يجب إضافة إلى ذلك أن يؤدي الإنفاق إلى تحقيق منفعة عامة⁽⁵⁾، أي تحقيق الصالح العام للمجتمع.

وهناك قاعدتين أساسيتين تحكمان الإنفاق العام يجب مراعاتهما عند القيام به، هما قاعدة المنفعة القصوى، و التي تتضمن العمل على تحقيق أقصى قدر من المنفعة العامة بأقل تكلفة ممكنة من النفقات العامة، وقاعدة الاقتصاد في النفقة، والتي تعني حسن و كفاءة استخدام الموارد، بحيث يتم تلافي حصول أي هدر أو تبديد أو إسراف في النفقات العامة، أي أن يتم ترشيدها وتوفير العقلانية فيها، بحيث يتحقق النفع العام منها، وبالشكل الذي يحقق أقصى قدر ممكن.⁽⁶⁾

إن مراعاة هاتين القاعدتين، يجعل الدولة تنظر إلى حاجات المجتمع من مختلف الخدمات والمشاريع، وأن تفاضل بينها وفق جدول للأولويات، ثم تقرر توجيه الإنفاق على أساس تلك الأولويات، وعلى أساس ما يتحقق من منافع جماعية، بالحجم والنوع والتوقيت المناسبين (أي توجيه النفقات العامة للدولة لإشباع أكثر الحاجات إلحاحاً ثم الأقل فالأقل).⁽⁷⁾

ولذلك، فعلى الدولة أن تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة، وكيفية الوصول إليها وتحقيقها، معتمدة في ذلك على المعلومات والبيانات والإحصاءات المتوفرة واللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة.⁽⁸⁾

ويتخذ هيكل النفقات العامة بمختلف الدول صوراً متعددة ومتنوعة، فلم تعد النفقات العامة تمثل شكلاً متكاملاً ومتجانساً، بل هيكلًا يظهر في أشكال مختلفة، فمنها ما يصنفها على أساس أغراضها، ومنها ما يصنفها على أساس دوريتها، ومنها ما يصنفها على أساس طبيعتها، أما في الجزائر فتصنف إلى:⁽⁹⁾

1- نفقات التسيير: هي تلك النفقات العامة التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، وتسمح بتسيير جهازها الإداري وأداء مهامها والتزاماتها، مثلاً كأجور الموظفين، لوازم المكاتب، وبالتالي لا تضيف هذه النفقات للمجتمع أي مقدرة إنتاجية جديدة بقدر ما تسعى لإبقاء الهيكل الموجود يتحرك⁽¹⁰⁾، وتقسم نفقات التسيير حسب المادة 24 من القانون (84-17) إلى أربعة أبواب:⁽¹¹⁾

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: يشمل هذا الباب الإعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات.^(*)
- تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات التسيير للمؤسسات العمومية السياسية وغيرها كالمجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة، المجلس الدستوري ...الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

- النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالمواطنين والمعدات، و تضم ما يلي: المستخدمين (مرتبات العمل، المنح والمعاشات، النفقات الإجمالية)، معدات تسيير المصالح، أشغال الصيانة، إعادة التسيير، نفقات مختلفة.
 - التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل، التي هي بدورها تقسم مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، وعمليات التضامن. (*)
- إن الباب الأول والثاني يدخلان ضمن الأعباء المشتركة في الميزانية العامة، و يتم تفصيلها وتوزيعها بمقتضى مرسوم رئاسي، أما البابين الثالث والرابع فيتعلقان بالدوائر الوزارية، ويتم توزيعها بموجب مراسيم التوزيع لكل جزء وفصل.
- ف نجد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة في أعلى الجدول -ب-، أما النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني والمشاركة بين كل الوزارات نجدتها في أسفل الجدول -ب-، كما هو مبين في الجدول رقم (39).
- 2- نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB وبالتالي ازدياد ثروة البلاد، ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية الاستثمار أو التجهيز، وتتكون هذه النفقات من الإعتمادات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية و الإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة، ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية. (12)
- وتقسم نفقات التجهيز حسب المخطط الإنمائي السنوي، وتظهر في الجدول -ج- الملحق بقانون المالية حسب القطاعات، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:
- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين (أبواب) هي: الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، و إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، و النفقات الأخرى برأسمال. (13)
 - القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (10 قطاعات) هي: المحروقات، الصناعات المصنعة (التحويلية)، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز (السكن)، المخططات البلدية للتنمية. (14)
 - الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث تصور بطريقة أكثر وضوح ودقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل، ومادة، كأن نقول مثلا العملية رقم 2423 فهي تشتمل على:
- | | | |
|---------------|------------|---------------------------|
| المادة | 2423 | التحويلات الأولية للمواد. |
| الفصل | 242 | الصلب؛ |
| القطاع الفرعي | 24..... | التجهيزات؛ |
| القطاع | 2 | الصناعات التحويلية؛ |

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الجدول -ج- التالي:

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

الجدول رقم (01): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2017 حسب القطاعات. (جدول ج) (بآلاف د.ج)

إعتمادات الدفع	رخص البرامج	القطاعات
2.757.000	3.611.000	الصناعة.....
151.655.000	101.062.200	الزراعة والري.....
13.403.500	5.120.500	دعم الخدمات المنتجة.....
366.811.100	139.940.800	المشآت الاقتصادية
103.064.910	90.903.410	والإدارية.....
60.482.110	30.695.710	التربية.....
287.257.000	14.989.500	والتكوين.....
600.000.000	800.000.000	المشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....
35.000.000	35.000.000	دعم الحصول على السكن.....
		مواضيع مختلفة.....
		المخططات البلدية للتنمية.....
1.620.430.620	1.221.323.120	المجموع الفرعي للاستثمار
504.943.000	—	دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)
124.000.000	165.350.000	احتياطي لنفقات غير متوقعة.....
42.000.000	—	إعادة
		العمومية.....
670.943.000	165.350.000	المجموع الفرعي من عمليات برأس المال
2.291.373.620	1.386.673.120	مجموع ميزانية التجهيز

المصدر: القانون رقم 14-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 2016/77، الجزائر.

الجدول رقم (02): توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2017 حسب كل دائرة وزارية. (الجدول ب)

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
7.825.999.000	رئاسة الجمهورية.....
4.508.933.000	مصالح الوزير الأول.....
1.118.297.000.000	الدفاع الوطني.....
394.260.754.000	الداخلية والجماعات المحلية.....
35.216.220.000	الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.....
72.671.000.000	
87.513.834.000	العدل.....
4.617.498.000	المالية.....
44.157.846.000	الصناعة والمناجم.....
245.943.029.000	الطاقة.....
25.375.735.000	المجاهدين.....
19.511.320.000	الشؤون الدينية والأوقاف.....
3.622.324.000	التجارة.....
212.797.631.000	التهيئة العمرانية، السياحة والصناعة التقليدية.....
16.183.538.000	
17.658.533.000	الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري.....
27.425.215.000	
746.261.385.000	الموارد المائية والبيئة.....
310.791.629.000	
48.304.358.000	السكن والعمران والمدن.....
151.442.004.000	
16.005.614.000	الأشغال العمومية والنقل.....
70.904.217.000	التربية الوطنية.....
235.083.000	التعليم العالي والبحث العلمي.....
389.073.747.000	التكوين والتعليم المهنيين.....
34.554.477.000	العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.....
18.698.935.000	الثقافة.....
2.432.269.000	التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.....
	

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

العلاقات مع البرلمان.....	
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
الشباب والرياضة.....	
الاتصال.....	
البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.....	
المجموع الفرعي	126.290.127.000.
التكاليف المشتركة	465.551.834.000
المجموع العام	591.841.961.000.

المصدر: القانون رقم 14-16، المورخ في 28 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية لسنة 2017، المنشور في الجريدة الرسمية رقم 2016/77، الجزائر.

و تقدر النفقات في الميزانية العامة للدولة⁽¹⁵⁾ بالنسبة للجزائر على أساس ثلاثة أنواع:⁽¹⁶⁾

- الاعتمادات الحصرية: كما يسميها المشرع الجزائري، تتمثل في تلك التي تخصص لتغطية نفقات ثابتة مثل الأجور والمرتبات وفوائد الدين العام وغير ذلك.

- الاعتمادات التقسيمية: هي التي لا يمكن تحديدها نهائيا، كنفقات الانتخاب، والوفاء بديون الدولة الناجمة عن أحكام تشريعية، وتطبق على تكاليف العدالة، والتعويضات المدنية، وتسديد المبالغ المحصلة من غير حق، ونفقات الدين العمومي، والمعاشات والربح التي تقع على عاتق الدولة.

- الاعتمادات الوقتية: هي أيضا لا يمكن تقديرها سلفا، فهي متغيرة، وإذا تبين خلال السنة المالية أن هذه الإعتمادات غير كافية يمكن إتمامها باقتطاعات من الإعتمادات الإجمالية، والتي تعتبر استثناء من قاعدة التخصيص، فالإعتمادات الوقتية خاصة بالنفقات المخصصة طبقا لقانون أو مرسوم، مثلا حساب 302-051 "صندوق مساعدة تشغيل الشباب" الذي احتوى الإيرادات المتأتية من قسيمة السيارات.

إن إجازة السلطة التشريعية لإعتمادات النفقات لا يعني التزام الحكومة بإنفاق كافة مبالغ الإعتمادات، ولكنه يعني الإجازة والترخيص للحكومة أن تقوم بنفقاتها العامة في حدود هذه المبالغ، دون أن تتعدها بأي حال من الأحوال، إلا بعد الحصول على موافقة صريحة من السلطة التشريعية⁽¹⁷⁾، ويتضمن تنفيذ عمليات النفقات العامة⁽¹⁸⁾ العمليات الإدارية (عقد النفقة (الارتباط بالنفقة)، وتحديد مبلغ النفقة، والأمر بالصرف)، وعمليات التنفيذ المحاسبي (الدفع).

ثانيا: دراسة البرامج الاقتصادية والتنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

لقد اتبعت الجزائر قبل هذه الفترة (وتحديدا من 1993-1998)، و برعاية المؤسسات المالية الدولية برنامجين أساسيين للإصلاح الاقتصادي، هما برنامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي⁽¹⁹⁾، وبرنامج التعديل الهيكلي⁽²⁰⁾، هذين البرنامجين اللذين عملا في مجموعها على تثبيت الاقتصاد الوطني وإحداث تصحيحات هيكلية به، و ذلك من خلال ترشيد الطلب المحلي، بالعمل على الحد من نمو النقد والائتمان، وتقييد عجز الميزانية العامة، باتخاذ سياسة مالية انكماشية من خلال ترشيد الإنفاق العام زيادة الإيرادات العامة، وكذا محاولة جذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات، والتشجيع على تحول الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية.

لقد كان لهذين البرنامجين الأثر الكبير في تحسن مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد الوطني، فقد ساعدا إضافة إلى الارتفاع الملحوظ والمسجل في أسعار النفط والذي شهدته السنوات التي تلت هذا البرنامج (خاصة مع تحرر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الإصلاح الاقتصادي مع نهاية ماي 1998) إلى التحسن في أداء المالية العامة، وهو ما دفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شأنها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية⁽²¹⁾، هذه البرامج التي شملت الفترة (2001-2014)، والتي يمكن ذكرها وفقا لما يلي:

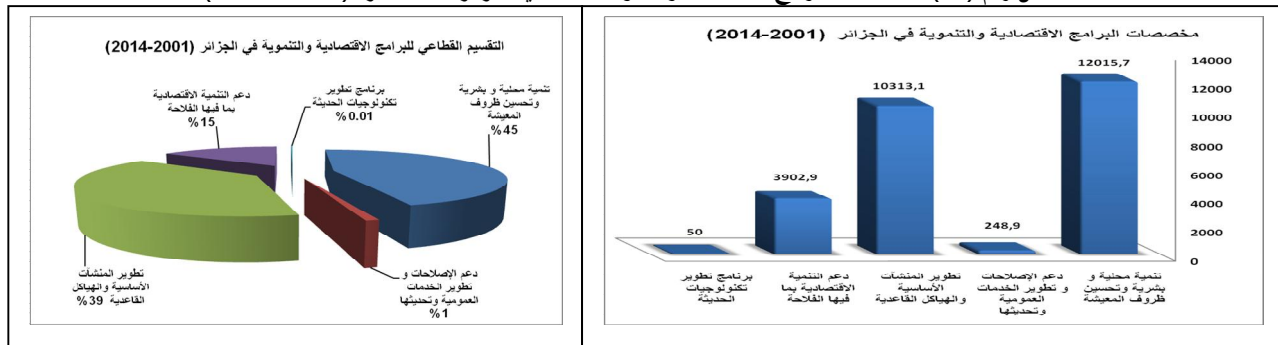
البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

الجدول رقم (03): مخصصات البرامج الاقتصادية والتنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) النسبة: % من البرنامج الوحدة: مليار دج

مجموع المبالغ (2014-2001)	رخص البرامج بمليار دج						القطاعات / السنوات
	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2014- 2010)		برنامج دعم النمو الاقتصادي (2009-2005)		برنامج الإنعاش الاقتصادي (2004- 2001)		
	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
210.5	-	-	-	-	40.09%	210.5	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
204.2	-	-	-	-	38.88%	204.2	تنمية محلية و بشرية
65.4	-	-	-	-	12.46%	65.4	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
45.0	-	-	-	-	8.57%	45.0	دعم الإصلاحات
11811.5	45.42%	9903	45.5 %	1908.5	-	-	تحسين ظروف معيشة السكان
10103.1	38.52%	8400	40.5 %	1703.1	-	-	تطوير المنشآت الأساسية
3837.2	16.05%	3500	8.0 %	337.2	-	-	دعم التنمية الاقتصادية
203.9	-	-	4.8 %	203.9	-	-	تطوير الخدمات العمومية وتحديثها
50	-	-	1.1 %	50	-	-	برنامج تطوير تكنولوجيات الحديثة
26530.8	100%	21803	100%	4202.7	100%	525.1	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البرامج الاقتصادية (الإنعاش الاقتصادي، دعم النمو، توطيد النمو) بوابة الوزير الأول www.premier-ministre.gov.dz

الشكل رقم (01): مخصصات البرامج الاقتصادية والتنموية المعتمدة في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي) (2001-2004):

جاء هذا البرنامج في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي، والتي تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط (22)، وهو برنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تخفيف المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي (الاستهلاكي و/أو الاستثماري)، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني.

فبعد ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية، التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا (الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية للمتصف الثاني من عقد الثمانينات)، ومع بداية الألفية الثالثة وعقب بداية الانفراج في أسعار البترول، باشرت الحكومة الجزائرية اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية بدأت بالتحديد من سنة 2001 مستخدمة عائدات البترول لتعزيز الطلب الإجمالي، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال استثمار الأموال العامة في البنى الأساسية والهياكل القاعدية، ودعم الإنفاق في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية (23)، وبهذا كان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يهدف إلى: (24)

- إعادة تنشيط الطلب الكلي، وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل في آن واحد؛
- تهيئة البنية التحتية (للاقتصاد الوطني بما يتلاءم والمسار التنموي)، مع تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير المنشآت الصحية، وتحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

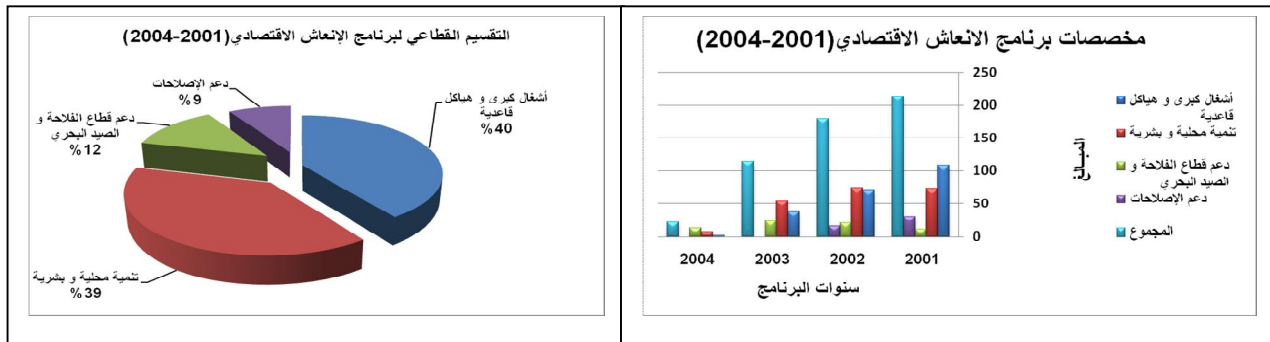
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
 - تخفيض أزمة السكن، مع تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيض من التبعية الغذائية.
 - الحد من الفقر، وتحقيق التوازن الجهوي، وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي.
- وخصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دج، وهو ما يعادل 6.9 مليار دولار، وقد تم استثمار وتوزيع مخصصاته، على أربعة أوجه رئيسية، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) النسبة: % من البرنامج الكلي الوحدة: مليار دج

مجموع النسب %	مجموع المبالغ 2004- 2001	رخص البرامج بمليار دج								القطاعات / السنوات
		2004		2003		2002		2001		
		النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	النسبة %	المبلغ	
%40.09	210.5	% 0.38	2.00	%7.16	37.6	%13.37	70.2	%19.18	100.7	أشغال كبرى و هياكل قاعدية
%38.88	204.2	%1.24	6.5	%10.11	53.1	%13.86	72.8	%13.68	71.8	تنمية محلية و بشرية
%12.46	65.4	%2.28	12.0	%4.29	22.5	%3.87	20.3	%2.02	10.6	دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري
% 8.57	45.0	-	-	-	-	%2.86	15.0	%5.71	30.0	دعم الإصلاحات
%100	525.0	%3.90	20.5	%21.56	113.2	%33.96	178.3	%40.59	213.1	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، بوابة الوزير الأول ص 05 www.premier-ministre.gov.dz

الشكل رقم (02): مخصصات وقطاعات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه، يتضح إن المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي، قد ارتكزت بشكل كبير على قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إذ استحوذ هذا القطاع على حوالي 40.09% من مخصصات البرنامج، وهذا نظرا لما له من دور في إنعاش وتحفيز النمو وتحقيق التنمية الشاملة، هذا إضافة إلى قطاع التنمية المحلية والبشرية، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع، حيث حظي بنسبة 38.88% من المبالغ المخصصة لهذا البرنامج، الذي تضمن إنجاز مخططات موجهة للتنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني.

من جانب آخر، فإن هذا البرنامج لم يغفل القطاع الفلاحي، الذي خصص له ما نسبته 12.46% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وذلك من أجل تكثيف الإنتاج الفلاحي، لتلبية الاحتياجات المحلية وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية^(*)، كذلك، تم توجيه ما نسبته 8.57% لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة في بداية التسعينات، وذلك للتخفيف من آثارها خاصة في الجانب الاجتماعي.

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

جاء هذا البرنامج، لتثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة، ولوضع الشروط المناسبة لنمو مستدام مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى ليساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما شبكات النقل، الأشغال العمومية، الري، الفلاحة والتنمية الريفية.⁽²⁶⁾

و يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته، والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج، أي حوالي 55 مليار دولار، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب و آخر بمناطق المضارب العليا، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ 1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج، والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.⁽²⁷⁾

وبهذا فقد جاء البرنامج، في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق، التي شرع في تطبيقها في البرنامج السابق (برنامج الإنعاش الاقتصادي)، خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف، الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة⁽²⁸⁾، وهذا لدعم النمو الاقتصادي.

وعموما، قد سطر البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة الأهداف التالية:⁽²⁹⁾

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، التعليمي أو الأمني؛
- تحديث وتوسيع الخدمة العمومية، قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة أخرى كتملة في سبيل تطوير وازدهار كل من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛
- تطوير الموارد البشرية والمنشآت الأساسية، وذلك عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد، والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، فضلا عن تطوير المنشآت القاعدية و البنى التحتية، لما لها من دور في تطوير النشاط الاقتصادي وفي دعم عملية النمو؛ تطوير وترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال؛
- دعم النمو والتنمية الاقتصادية، حيث يعتبر الهدف الرئيسي والنهائي لهذا البرنامج، والذي يُسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر.

وقد تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

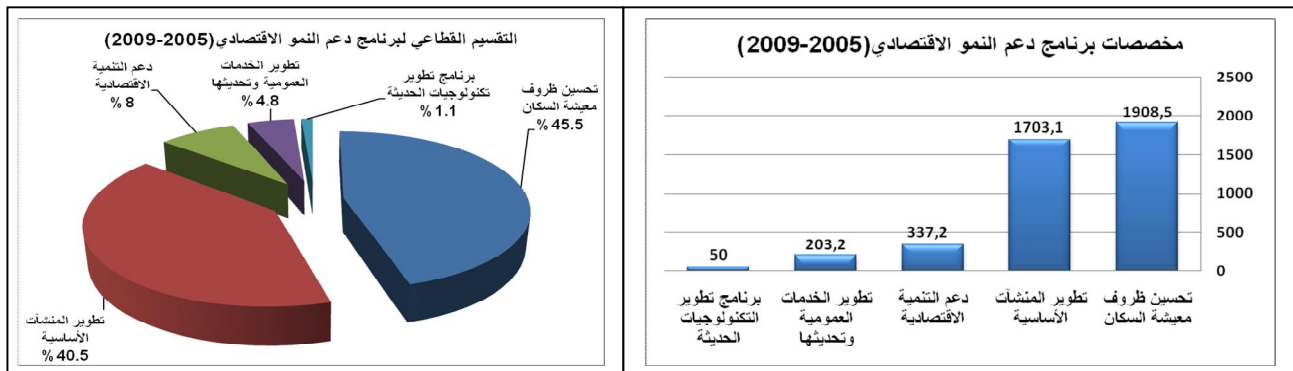
البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

الجدول رقم (05): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الوحدة : مليار دج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من القطاع %	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج %
1- تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5		45.5 %
السكن	555		13.02 %
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5		9.50 %
البرامج البلدية للتنمية	200		4.76 %
تنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250		5.95 %
تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5		4.58 %
باقي القطاعات (الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة.....)	311.5		7.41 %
2- تطوير المنشآت الأساسية	1703.1		40.5 %
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300		30.93 %
قطاع المياه	393		9.35 %
قطاع التهيئة العمرانية	10.1		0.24 %
3- دعم التنمية الاقتصادية	337.2		8 %
الزراعة والتنمية الريفية والصيد البحري	312		7.42 %
الصناعة وترقية الاستثمار	18		0.43 %
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2		0.17 %
4- تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	203.9		4.8 %
العدالة والداخلية	99		2.35 %
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6		2.11 %
البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3		0.38 %
5- برنامج تطوير تكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال	50		1.1 %
المجموع	4202.7		100 %

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول. www.premier.ministre.gov.dz

الشكل رقم (03): مخصصات وقطاعات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

وهنا، تجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج أضيف إليه بعض البرامج التكميلية، والتي منها: (30)

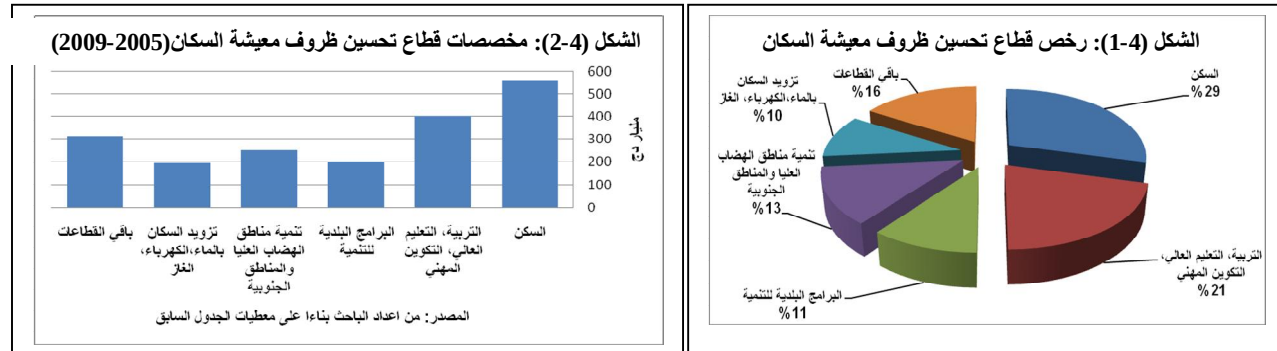
- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الجنوب، المقدر بـ 377 مليار دج؛
- البرنامج التكميلي لفائدة ولايات الهضاب العليا، المقدر بـ 693 مليار دج؛
- البرنامج التكميلي للقضاء على السكن غير الملائم، والمقدر بـ 800 مليار دج؛
- البرامج التكميلية المحلية، المقدرة بـ 200 مليار دج.

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

إن البرامج التكميلية التي بلغت ما قيمته 2070 مليار دج، تضاف إلى مخصصات البرنامج الأول المقدرة بحوالي 4203 مليار دج، فتصبح مساوية لـ 6273 مليار دج، أي حوالي 83 مليار دولار.

ما يلاحظ من خلال أرقام ومعطيات الجدول المبين أعلاه، هو أن هذا البرنامج سار بنفس اتجاه البرنامج السابق لاستكمال المشاريع التي اعتمدت فيه لاستكمال دعم النمو، وب نفس الوتيرة تم توجيه استثمارات هذا البرنامج لخلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي، حيث تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في المحاور التالية:

2-1- تحسين ظروف معيشة السكان: حظي هذا المحور بالنصيب الأكبر لمخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث بلغت مخصصاته 1908.5 مليار دج، أي ما نسبته أكثر 45.5% من إجمالي مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو.

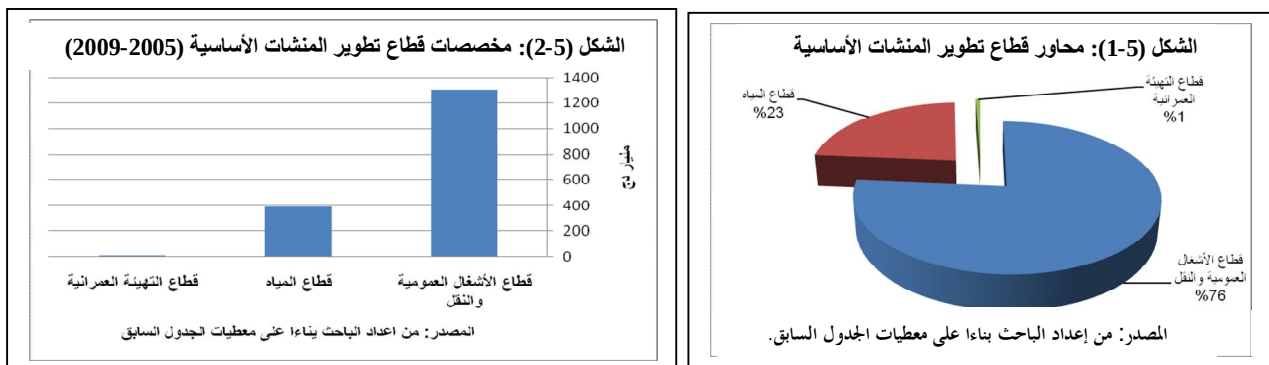


المصدر: من إعداد الباحث بناء على الجدول السابق.

وتوزعت رخص هذا المحور على ستة قطاعات، شملت قطاع السكن بنسبة 29% من إجمالي رخص قطاع تحسين ظروف معيشة السكان، ثم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي، وقطاع التكوين المهني، بنسبة 21% كنسبة مشتركة بين هذه القطاعات، إضافة إلى البرامج البلدية للتنمية التي حظيت بنسبة 11% من هذا المحور، وقد خصص ما نسبته 5.95% من هذا المحور لتنمية مناطق الهضاب العليا والمناطق الجنوبية، وهو ما قيمته 250 مليار دج، هذا إضافة إلى قطاع تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز والذي خصص له ما قيمته 192.5 مليار دج، أي ما نسبته 10% من رخص هذا المحور.

من جانب آخر، فإن هذا البرنامج لم يغفل باقي القطاعات كقطاع الشباب والرياضة، الثقافة، الصحة العمومية، عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام، والذي خصص له مبلغ 311.5 مليار دج.

2-2- قطاع تطوير المنشآت الأساسية: نظرا لما توليه الدولة من أهمية لقطاع المنشآت الأساسية والبنى التحتية، خصصت له ما قيمته 1703.1 مليار دج، وهو ما بنسبة 40.5% من إجمالي التكميلي لدعم النمو.

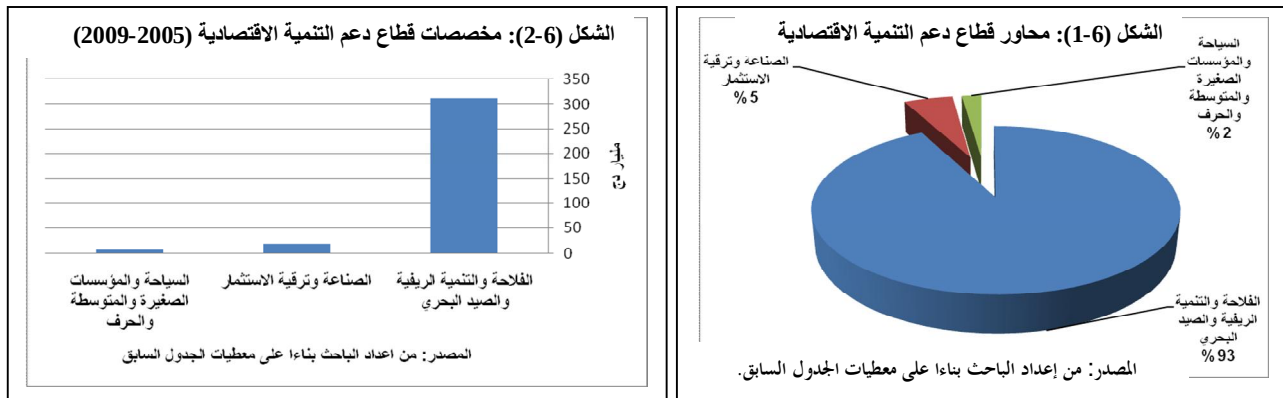


البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

وشمل هذا القطاع ثلاث محاور أساسية، تمثلت في قطاع الأشغال العمومية والنقل الذي خصص له ما نسبته 30.93% من إجمالي التكميلي لدعم النمو، وهو ما يعادل 76% من رخص هذا المحور.

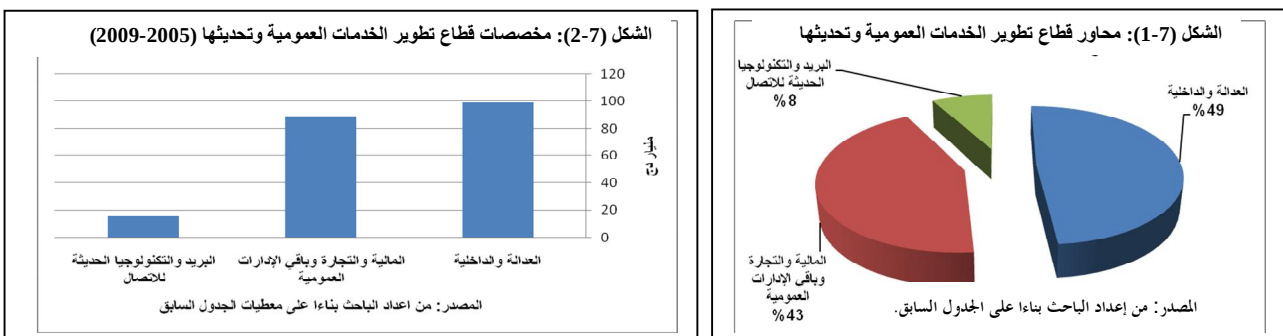
إضافة إلى قطاع المياه (الذي مثل ما نسبته 9.35% من إجمالي التكميلي لدعم النمو، و23% من رخص تطوير المنشآت الأساسية)، وقطاع التهيئة العمرانية الذي قدرت إعماداته بـ 10.1 مليار دج.

2-3- قطاع دعم التنمية الاقتصادية: استحوذ هذا القطاع على ما قيمته 337.2 مليار دج، أي حوالي 08% من مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو.



وهذا نظرا لما لهذا القطاع من دور في إنعاش وتحفيز النمو وتحقيق التنمية الشاملة، فقد تضمن عدة محاور تمثلت في الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري بما قيمته 312 مليار دج، أي ما نسبته 7.42% من إجمالي البرنامج، و 93% من مخصصات هذا القطاع، إضافة إلى قطاع الصناعة وترقية الاستثمار الذي خصص له ما قيمته 18 مليار دج (منها 13.5 مليار دج لقطاع الصناعة فقط)، فضلا عن السياحة (3.2 مليار دج)، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية (التي خصص لها ما قيمته 4 مليار دج)، في شكل إنجاز وتجهيز مركز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إنجاز مشاتل للمؤسسات الصغيرة المتوسطة)، وكذا من أجل دعم وتطوير نشاطات الصناعة التقليدية، وهذا نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في ازدهار النشاط الاقتصادي، من خلال الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل.

2-4- تطوير وتحديث الخدمة العمومية: نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف التنظيمية للمجتمع، حظي بما قيمته 203.9 مليار دج، أي ما نسبته 4.8% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.



وقد تضمن إنجاز مخططات موجهة للتنمية الأنشطة على كامل التراب الوطني، قسمت على ثلاث محاور، خصص للعدالة والداخلية ما قيمته 99 مليار دج، أي ما نسبته 2.35% من إجمالي البرنامج، و 49% من مخصصات القطاع، وهذا لاستكمال عصرنة الإدارة وتطوير العدالة، إضافة إلى التجارة والمالية التي استحوذت على ما قيمته 88.6 مليار دج، بغية تطوير الموارد البشرية سواء تعلق الأمر بالبرامج، أو بالمؤسسات، فضلا عن برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

للإعلام والاتصال والذي خصص له مبلغ 16.3 مليار دج، لاستكمال عملية فتح المنافسة في سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد، ولمواصلة عصرنة وسائل وتكنولوجيات الاتصال، و لتحسين مردودية هذا النشاط.

3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):

جاء هذا البرنامج، في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق، التي شرع في تطبيقها في البرنامجين السابقين، حيث يندرج ضمن نفس الديناميكية التي تشمل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وقد رصد له ما قيمته 21803 مليار دج، أي حوالي 286 مليار دولار مقسمة إلى شطرين:⁽³¹⁾

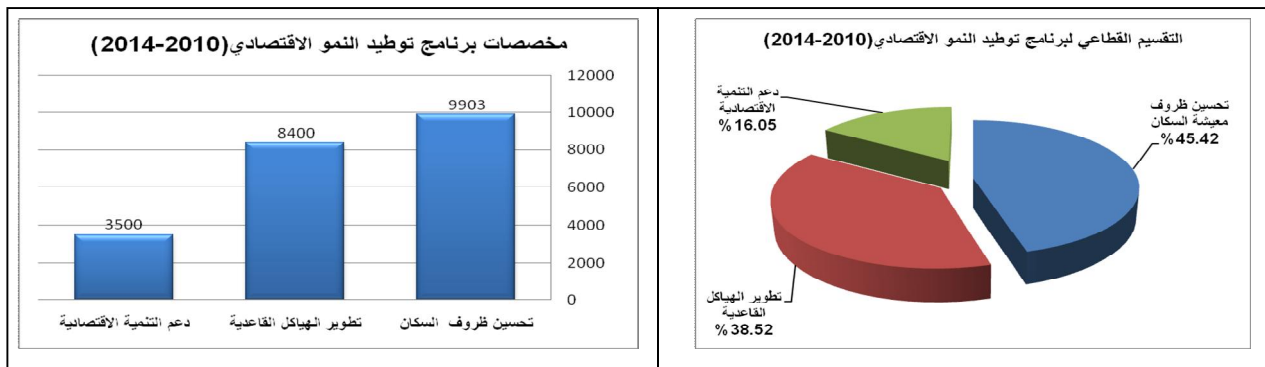
- شطر، يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر 12103 مليار دج، أي ما يعادل 156 مليار دولار؛
- و شطر، يتضمن استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 9700 مليار دج، أي حوالي 130 مليار دولار.⁽³²⁾

الجدول رقم (06): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	نسبة مئوية من القطاع %	نسبة مئوية من إجمالي البرنامج %
1- تحسين ظروف معيشة السكان	9903		45.42%
السكن	3700		16.97%
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898		8.70%
الصحة	619		2.84%
تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800		8.26%
باقي القطاعات (الشباب والرياضة، الثقافة، تطوير وسائل الإعلام)	1886		8.65%
2- تطوير الهياكل القاعدية	8400		38.52%
قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900		27.06%
قطاع المياه	2000		9.17%
قطاع التهيئة العمرانية	500		2.29%
3- دعم التنمية الاقتصادية	3500		16.05%
الزراعة والتنمية الريفية	1000		4.59%
دعم القطاع الصناعي العمومي	2000		9.17%
دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500		2.29%
المجموع	21803		100%

المصدر: من إعداد الباحث بناء على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول www.premier.ministre.gov.dz.

الشكل رقم (08): مخصصات وقطاعات برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

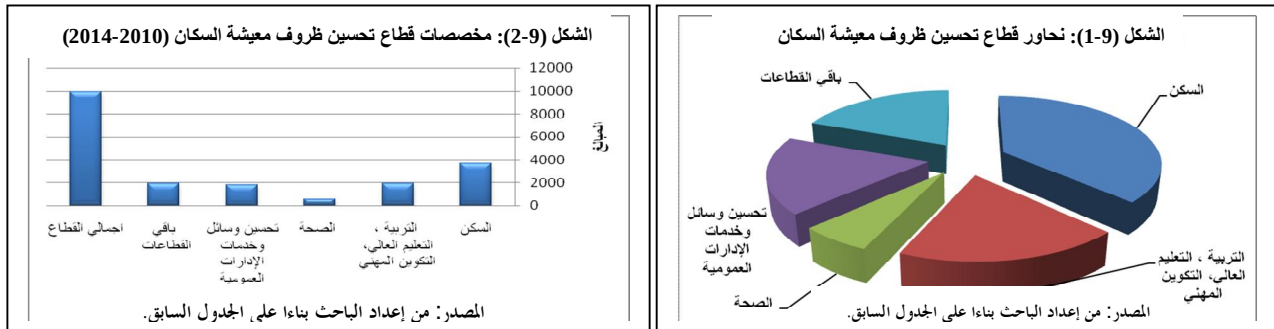


المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

كان الهدف الأساسي لهذا البرنامج هو توطيد النمو الاقتصادي، من خلال دعم التنمية الصناعية، و مواصلة دفع وتطوير قطاع الهياكل القاعدية، فضلا عن دعم التنمية البشرية مع تحسين ظروف معيشة السكان، وكذا تشجيع إنشاء مناصب الشغل، من خلال مختلف الصيغ و البرنامج المرافقة للإدماج المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة، مع ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومواصلة تطوير اقتصاد المعرفة.⁽³³⁾ وهو ما يمكن بيانه من خلال المحاور التالية:

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

3-1- تحسين ظروف معيشة السكان: استحوذ هذا المحور على ما قيمته 9903 مليار دج، أي ما نسبته 45.42%، وهي النسبة الأكبر من إجمالي برنامج توطيد النمو الاقتصادي.



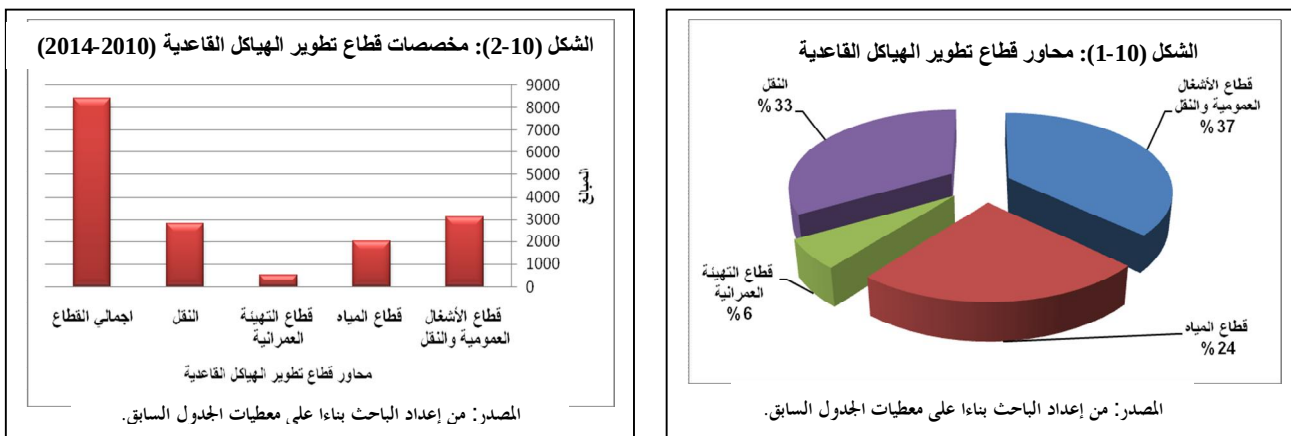
وكان النصيب الأكبر لمخصصات هذا المحور من نصيب قطاع السكن بنسبة 16.97%، فقد خصص له ما قيمته 3700 مليار دج بهدف إنجاز مليوني وحدة سكنية، منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية، وكذا لتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي، و تزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء، ولتحسين التزويد بمياه الشرب، ولإنشاء أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة

ثم يليه قطاع التربية الوطنية، قطاع التعليم العالي، وقطاع التكوين المهني، فخصص لهذه القطاعات ما نسبته 8.70% من إجمالي البرنامج، أي حوالي 1898 مليار دج، منها 852 مليار دج لقطاع التربية، وذلك للنهوض بهذا القطاع و لإنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية)، و 886 مليار دج لقطاع التعليم العالي، وذلك من أجل إنشاء 600000 مقعد بيداغوجي جامعي و 400000 سرير للطلبة، أما قطاع التعليم والتكوين المهني فقد خصص له ما قيمته 160 مليار دج.

إضافة إلى برامج تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية التي حظيت بما قيمته 1800 مليار دج، أي ما نسبته 8.26% من إجمالي برنامج توطيد النمو الاقتصادي، فضلا عن قطاع الصحة، الذي خصص له 619 مليار دج، وهذا لإنشاء أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى، و 45 مركبا صحيا متخصصا، و 377 عيادة متعددة التخصصات، بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين

هذا، بالإضافة إلى برامج أخرى لبعض القطاعات كالجهادين، الشؤون الدينية، الثقافة و الاتصال.

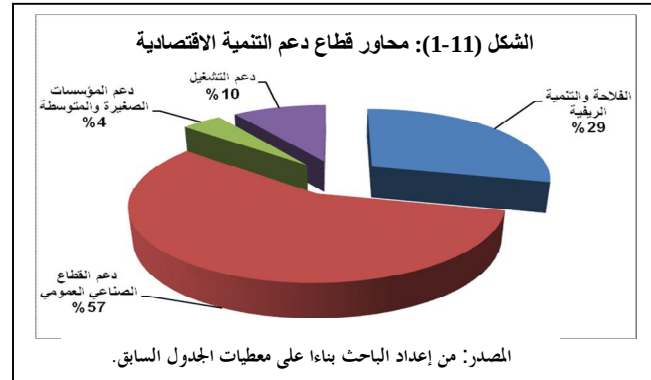
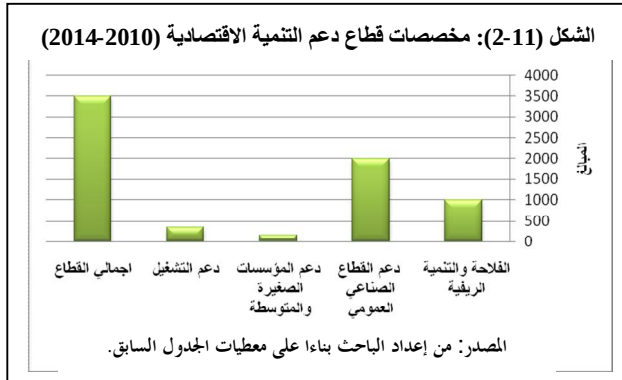
3-2- تطوير الهياكل والمنشآت القاعدية الأساسية: جاء هذا المحور في المرتبة الثانية، بنسبة 38.52% من إجمالي برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث خصص هذا البرنامج من موارده ما قيمته 8400 مليار دج لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية.



البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

و وزعت هذه المخصصات على أربع قطاعات فرعية، هي النقل، والذي خصص له أكثر من 2800 مليار دج، من أجل تحديث و مد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري (على الخصوص تجهيز 14 مدينة بالتراموي)، و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، إضافة إلى قطاع الأشغال العمومية، الذي وجه له ما قيمته 3100 مليار دج، وهذا بغية مواصلة توسيع وتحديث شبكة الطرقات وزيادة قدرات الموانئ، فضلا عن قطاع المياه الذي حظي بما قيمته 2000 مليار دج، وقطاع التهيئة العمرانية الذي رصد له ما قيمته 500 مليار دج.

3-3- دعم التنمية الاقتصادية:



في إطار تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي، استحوذ هذا القطاع على اهتمام كبير، حيث تضمن أربع مجالات ، بدءا بالفلاحة والتنمية الريفية، والتي خصص لها ما قيمة 1000 مليار دج، بغية مواصلة تعميم التكوين والإرشاد، وترقية الصادرات الفلاحية، ثم قطاع الصناعة العمومية الذي خصص له 2000 مليار دج، وذلك قصد دعم وتنمية هذا القطاع وتطويره، من خلال تحديث المؤسسات العمومية، وتطوير الصناعات البتروكيميائية.

فضلا عن قطاع التشغيل، الذي خصص له ما يقارب 350 مليار دج، والتي وزعت على مختلف البرامج المدعمة للتشغيل، كتمويل المؤسسات المصغرة، مرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين، هذا بالإضافة الى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي استحوذ على ما يقارب 150 مليار دج، وقطاع تطوير الاقتصاد المعرفي، الذي رصد له مبلغ 250 مليار دج لتطوير ودعم البحث العلمي، و تعميم التعليم، واستعمال وسائل الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كلها، و في المرافق العمومية.

إن معاينة هذه البرامج التنموية بما تتضمنه من أهداف رئيسية أو أهداف فرعية مرتبطة بها، يؤكد إنها ستؤدي إلى التأثير في الطلب الكلي، من خلال زيادة الإنفاق الاستثماري و/أو الاستهلاكي العام، أي الإنفاق المخصص للقاعدة الهيكلية والبنية الأساسية وقطاع رأس المال الاجتماعي، وهو ما يؤدي بنا إلى ضرورة تحليل سياسة الإنفاق العام ومحاولة معرفة دورها في تحقيق هذه الأهداف.

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

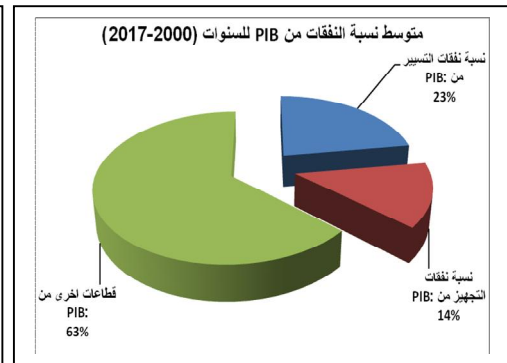
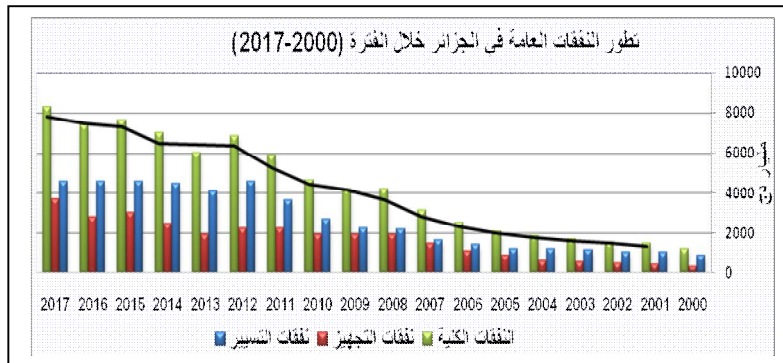
ثالثا: تحليل تطور بنود الإنفاق العام وأهم توجهاته في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

جدول رقم (07): تطور النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) للجزائر خلال الفترة (2000-2017)

السنوات	البيان	نوع النفقات								
		نفقات التسيير			نفقات التجهيز			إجمالي النفقات		
		القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	النسبة من % PIB	القيمة مليار دج	النسبة من إجمالي النفقات	النسبة من % PIB	القيمة مليار دج	النسبة الإجمالية	معدل نمو إجمالي النفقات
2000		881.0	%73.42	%21.41	318.9	%26.58	%7.75	1199.9	%100	-
2001		1037.7	%70.51	%24.59	434.1	%29.49	%10.28	1471.8	%100	%22.66
2002		1038.6	%67.40	%21.27	502.3	%32.60	%10.28	1540.9	%100	%04.69
2003		1163.4	%67.21	%22.21	567.5	%32.79	%10.84	1730.9	%100	%12.33
2004		1241.2	%66.73	%20.23	618.8	%33.27	%10.09	1860.0	%100	%07.46
2005		1232.6	%58.55	%16.35	872.5	%41.45	%11.57	2105.1	%100	%13.17
2006		1452.0	%57.09	%17.15	1091.4	%42.91	%12.89	2543.4	%100	%20.82
2007		1662.8	%52.90	%17.71	1480.6	%47.10	%15.77	3143.4	%100	%23.59
2008		2227.4	%53.34	%20.17	1948.4	%46.66	%17.64	4175.8	%100	%32.84
2009		2255.1	%53.70	%22.62	1944.6	%46.30	%19.51	4199.7	%100	%0.57
2010		2736.2	%58.75	%22.82	1921.4	%41.25	%16.02	4657.6	%100	%10.90
2011		3637.6	%61.34	%25.04	2292.8	%38.66	%15.78	5930.4	%100	%27.33
2012		4592.7	%67.10	%28.49	2251.3	%32.90	%13.97	6844.1	%100	%15.41
2013		4118.8	%68.34	%24.86	1908.2	%31.66	%11.51	6027.0	%100	%11.94 -
2014		4494.3	%64.24	%25.35	2501.4	%35.76	%14.11	6995.8	%100	%16.07
2015		4617.0	%60.30	%26.37	3039.3	%39.70	%17.36	7656.3	%100	%09.44
2016		4591.4	%62.18	%26.24	2792.2	%37.82	%15.96	7383.6	%100	%03.56 -
2017 ^(*)		4591.8	%55.52	%23.68	3678.1	%44.47	%18.97	8269.9	%100	%12.00

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات. ^(*) قانون المالية 2017.

الشكل رقم (12): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: مليار دج



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول السابق.

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)، بنمو الإنفاق العام وارتفاع معدلاته، وذلك ارتباطا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر إبان هذه الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.... الخ، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة (مشاريع التنمية)، ومع أن النفقات العامة في سنة 2000 كانت متواضعة إذ بلغت 1471.8 مليار دج، تزايدت معدلات مرتفعة لتصل 3143.4 مليار دج في سنة 2007، أي زيادة بنسبة 113.62%، وقد استمرت هذه الزيادة، إذ بلغت النفقات 6995.8 مليار دج سنة 2014، وهي سنة نهاية برنامج توطيد النمو الاقتصادي، حيث مثلت ما

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

نسبته 39.45% من PIB، وواصلت النفقات ارتفاعها خلال سنة 2015، حيث بلغت 7656.3 مليار دج، أي زيادة بنسبة 9.45%.

واستمرت هذه الزيادة في النفقات العامة، حيث بلغت بـ 8269.9 مليار دج سنة 2017، أي زيادة بنسبة 8.01%، وعموماً قدرت الزيادة في النفقات العامة خلال الفترة (2000-2017) بـ 589.22%.

و بناء على الشكل و الجدول أعلاه، يمكن بيان هيكل و طبيعة النفقات العامة في الجزائر وفقا لما يلي:

1- نفقات التسيير: إن تفحصنا لنفقات التسيير خلال هذه الفترة، يسمح لنا بالقول بأن هذه النفقات عرفت ارتفاعا كبيرا، وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة، إذ استحوذت على نسبة تراوحت ما بين 73.42% كحد أقصى من إجمالي النفقات سنة 2000 و 53.34% كحد أدنى سنة 2008، وعموما، تزايدت هذه النفقات بنسبة 421.2% ما بين سنتي (2000-2017)، ويرجع هذا التزايد إلى عدة اعتبارات نذكر من بينها:

- رغبة الدولة وسياسة الإصلاح التي تتبعها في توسيع رقعة القطاعات و الدوائر الوزارية (من أجل تخفيف العبء والمسؤولية الملقاة على عاتقها، وفي التقليل من الفساد الإداري والهيكلية)، و ذلك بزيادة عدد الوزارات والهيئات الحكومية؛
- رغبة الدولة في زيادة الإعتمادات المخصصة لبعض القطاعات، كقطاع التربية، والدفاع، والتعليم العالي، وكذا الشؤون الداخلية للحكومة، وذلك على خلفية الدولة في تدعيم هذه القطاعات؛
- الأزمات والكوارث التي مرت بها الجزائر في السنوات الماضية، والتي سببت لها خسائر جسيمة وكبيرة في بعض الهياكل البنائية والقاعدية، ومست المجتمع بجوانب سلبية، لهذا وضعت السلطات بعض الهيئات والقطاعات الوزارية لتقوم بالتأمين ضد هذه الأزمات، وتعويض المتضررين من هذه الأزمات، ويظهر ذلك مثالا في وزارة التضامن الوطني، هذا إضافة إلى الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر، والتي كلفتها ما يقارب 60 مليار دولار⁽³⁴⁾، وما نتج عنها من تخريب للمنشآت القاعدية والاقتصادية وتعطيل الإنتاج، ورفع نسب التضخم والبطالة؛
- الضغوطات التي تمارس على الدولة وخاصة الوزارات، من النقابات العمالية في شكل إضرابات واحتجاجات، من أجل منحهم امتيازات كزيادة الأجور والتقليص من الحجم الساعي للعمل، وهذا ما يلاحظ في بعض القطاعات، كقطاع التربية، لهذا تجد الدولة نفسها أمام مأزق تلبية طلباتهم، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم هذه النفقات؛
- التكفل بالآثار الناجمة عن تطبيق الأنظمة التعويضية والقوانين الأساسية، وكذا الأثر المالي للأعباء المتكررة المتعلقة بتسيير المؤسسات الجديدة، فمثلا، قدر مبلغ التدخل الاقتصادي للدولة سنة 2012 بـ 500 مليار دينار، خصص جزء كبير منه لزيادة التخصيصات لفائدة المؤسسات ذات الطابع العمومي والصناعي والتجاري، التابعة أساسا لقطاعات المياه والنقل والاتصال والداخلية والجماعات المحلية والشباب والرياضة سعيا لتحسين الخدمة العمومية.

2- نفقات التجهيز: تشكل نفقات التجهيز أهمية بالغة في الجزائر نظرا لافتقارها إلى الهياكل الأساسية والبنى التحتية، والتي تعتبر من المقومات الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، حيث تلعب هذه النفقات دورا هاما في مجال التكوين الرأسمالي، وهو ما نلاحظه في الاقتصاد الوطني، حيث نستطيع بشيء من اليسر معرفة مراحل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2017).

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

فبدية، سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري (أنظر الجدول والشكل أعلاه)، حيث قدر هاذ الإنفاق سنة 2000 بـ 318.9 مليار دج، وهو ما نسبته 26.58% من إجمالي النفقات، ثم تضاعفت هذه القيمة سنة 2008 إلى حوالي 6 مرات بالمقارنة مع سنة 2000، حيث قدرت بـ 1948.4 مليار دج، و مثلت ما نسبته 46.66% من إجمالي النفقات، واستمرت نفقات التجهيز في التزايد إذ قدرت سنة 2011 بـ 2292.8 مليار دج، ووصلت قيمة هذه النفقات إلى 2501.4 مليار دج سنة 2014، وإلى 3678.1 مليار دج سنة 2017.

لقد سجلت نفقات التجهيز معدل نمو سريع خلال الفترة (2000-2017) قدر بـ 1053.37% (مقارنة بنفقات التسيير التي نمت بمعدل 421.2%)، حيث جاء هذا النمو تبعا للبرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة خلال هذه الفترة، وطبقا لسياسات الحكومة، والمتمثلة في ترقية الهياكل القاعدية والمنشآت الإدارية ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري، السكن، التعليم، الكهرباء الريفية والغاز، إلى جانب تحديث الضبط المالي والتجاري وتطوير تكنولوجيات الاتصال، للاستجابة أكثر إلى متطلبات المجتمع وخاصة السكن والتشغيل.

بالإضافة إلى هذا، قامت الدولة بالاستمرار في البرامج الاقتصادية الجارية، وإعادة تقييم المشاريع المبرمجة في المخططات الخماسية، والتي تجاوزت وحدها حجم 944 مليار دج (لسنة 2009) في شكل إتمادات إضافية للمشاريع مقارنة مع الغلاف الأصلي لها، إضافة إلى الإنفاق اللازم لإنشاء وإعادة إصلاح المنشآت القاعدية والاقتصادية، وفي هذا الجانب قامت الحكومة بشق الطرقات عبر كل التراب الوطني، وتحسين أراضيتها خاصة في المناطق الصناعية، ولعل أهم مشروع يتمثل في الطريق السيار شرق-غرب (7.6 مليار دولار)، فضلا على مواصلة المشاريع الخاصة بالبنى التحتية والسكك الحديدية.⁽³⁵⁾

رابعاً: تقييم برامج الإنفاق العام وآثارها على الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)

تميز الأداء الاقتصادي والمالي للجزائر خلال الفترة (2000-2017)، بقابلية الاستمرار في استقرار الاقتصاد الكلي، ففي ظل الأداء القوي للنمو الاقتصادي خارج المحروقات، الذي نجم عن برامج الإنعاش ودعم النمو، وفي ظل تحسن وضعية المالية العامة، عكس تطور سياسة الإنفاق العام بمختلف بنوده في الجزائر تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وسمح بتحسين الوضع الاقتصادي، وهو ما يمكن بيانه من خلال المؤشرات التالية:

1- تطور وضعية المالية العامة (بنود الميزانية):

جدول رقم (08): تطور بنود الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام (PIB) للجزائر للفترة (2000-2017) الوحدة: مليار دج

البيان السنوات	2000	2002	2004	2005	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	*2017
الإيرادات العامة	1138.9	1570.3	1599.3	1719.8	1900.3	2822.8	3275.4	3056.7	3473.8	3469.1	4099.9	4218.18	4552.5	4943.7	5635.5
النفقات العامة	1199.9	1540.9	1860.0	2105.1	3143.4	4175.8	4199.7	4657.6	5930.4	6844.1	6027.0	7656.16	7656.3	7383.6	8269.9
رصيد الميزانية	- 60.9	29.4	- 260.7	- 385.3	- 1243.1	- 1353	- 924.3	-	-	- 3375	-	-	- 3103.8	- 2439.9	- 2634.1
الناتج الداخلي الإجمالي	4114.8	4883.9	6134.6	7539.8	9388.9	11043.7	9968	11991.5	14526.6	16115.4	16569.2	17731	17508	17494	19390

المصدر: جدول من إعداد الطالب بناء على معطيات وزارة المالية والديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر. ^(*) قانون المالية.

استناداً إلى الجدول أعلاه، وبالنظر إلى تطور بنود الميزانية العامة خلال الفترة (2000-2017)، يمكن القول بأن رصيد الميزانية قد عرف عجزاً خلال الفترة محل الدراسة باستثناء سنة 2002، وهذا نظراً إلى النمو والتوسع الكبير للإنفاق العام.

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

فالعجز في الرصيد الميزاني ارتفع بنسب كبيرة جدا خلال الفترة (2000-2017)، وهذا نظرا إلى التوسع العام لدور الدولة من خلال قياسها بالخدمات المجانية كالعليم، الصحة، تسيير المرافق العمومية... الخ، وكذا تدعيم بعض السلع الاستهلاكية، كذلك يفسر هذا العجز بتراجع أسعار المحروقات في السنوات الأخيرة، والتي انخفضت إلى اقل من 50 دولار للبرميل، وهو ما انعكس سلبا على إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي أدى إلى زيادة عجز الميزانية وإجمالا، فإن التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني يعاني من اختلال يتمثل في عدم التناسب بين الإيرادات العامة من جهة والنفقات العامة من جهة أخرى، هذا فضلا على نمو النفقات بمعدل أعلى من نمو الإيرادات، حيث نجد ارتفاع ونمو النفقات العامة بنسبة 589.22% ما بين سنتي 2000-2017، بينما نسبة نمو الإيرادات العامة لم تتعدى 394.81% خلال نفس الفترة، إضافة إلى محدودية مصادر الإيرادات وارتكازها أساسا على الجباية البترولية (نسبة 60% على الأقل).

وبهذا، فعجز الميزانية العامة -الذي تطور تبعا لتغيرات أسعار المحروقات-، والذي يعتبر أحد العوامل الأساسية لاختلال أوضاع التوازن الاقتصادي المالي الداخلي، يؤدي بنا إلى القول، بأن المالية العامة تتأثر بمختلف التوازنات الخارجية، لكون الإيرادات تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية، و لكون الإيرادات تتركز بنسب عالية على الجباية البترولية.

2- التضخم: من خلال الجدول الموضح أعلاه، نجد أن معدل التضخم قد عرف تذبذبا خلال الفترة (2000-2017)، إذ بلغ 0.34% سنة 2000، وقدر بـ 4.22% سنة 2001، ثم انتقل من 4.7% سنة 2004 وإلى 1.8% سنة 2006، وإلى 8.9% سنة 2012، وقدر سنة 2014 بـ 2.92%، وعلى أساس ارتفاع سنوي انتقل ما بين سنتي 2015 و 2016 بـ 1.62 نقطة مئوية، منتقلا من 4.78% في سنة 2013 إلى 6.4% سنة 2016.

جدول رقم (09): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999-2014)

الوحدة: %

البيان/السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم	0.34	4.22	1.42	2.25	4.7	1.64	1.8	4.6	4.2	5.7	4.1	5.7	8.9	3.25	2.92	4.78	6.4

المصدر: بنك الجزائر، والبنك الدولي، وزارة المالية.

إن تسارع التضخم الذي برز في سنة 2012 مثلا، (ليبلغ المعدل الأكثر ارتفاعا لل عشرية) تعلق بأسعار السلع الغذائية، التي تسارعت وارتفعت بأكثر من مرتين من تسارع ارتفاع أسعار السلع المعملية والخدمات (كما كان عليه الحال في السنوات التي قبلها)، فقد تميز ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك في 2012 بتسارع جد قوي لارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، وبالتالي، تكمن أهم محددات التضخم لسنة 2012 أساسا في زيادة الكتلة النقدية، والتي تساهم في نسبة التضخم بـ 84%، وهي أقوى مساهمة خلال العشر سنوات الأخيرة (67% كمتوسط خلال الفترة 2001-2012)، وبدرجة أقل، في ارتفاع الأسعار الصناعية لفرع الصناعة الغذائية، وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، وعموماً، فإنه و نتيجة لتواصل الجهود الرامية للحد من الضغوط التضخمية، كالتحكم في السيولة، اعتدال وتيرة التوسع النقدي، وتدني حجم الائتمان المحلي.. الخ، تراجع معدل التضخم، الذي بلغ 2.9% سنة 2014، وهو في المستويات المحددة.

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

3- النشاط الاقتصادي:

جدول رقم (10): تركيبة القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2000-2014) الوحدة: %

البيان السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة	9.0	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7	10.0	9.0	8.6	9.4	10.7	11.1
الحرفوات	41.9	36.7	35.7	38.6	40.7	47.4	48.4	46.3	47.9	33.5	37.0	38.3	36.6	32.3	29.2
الصناعة	7.5	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2	5.5	4.9	4.8	5.0	5.2
البناء والأشغال العمومية	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.3	9.2	11.8	11.1	9.8	9.9	10.6	11.2
الخدمات السوقية	21.9	23.5	24.2	22.9	22.9	21.5	21.2	21.9	20.6	25.6	23.3	21.1	21.9	25.0	26.3
الخدمات غير السوقية	11.0	12.0	12.0	11.4	10.6	8.9	8.4	9.0	10.3	12.9	14.1	17.3	17.4	16.5	16.9
مجموع القيم المضافة	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: Office National des Statistiques, Les comptes économiques en volume, de la période (2000-2014).

تباطأ النمو الاقتصادي في 2013، بعد الانتعاش الطفيف الذي سجله في سنة 2012، فلم يتمكن التوسع المعتبر في مختلف القطاعات، كقطاع الفلاحة والخدمات والبناء مثلا، أن يعوض الأداء الضعيف لقطاع الحرفوات، الذي سجل تراجعا للسنة الثامنة على التوالي (منذ 2006)، والذي يعيش مرحلة ركود قوي.

وسجل النشاط الاقتصادي في 2013 نسبة نمو 2.8% مقابل 3.3% في 2012، وهو نمو معادل لذلك المسجل في 2011، مع بقاء النمو خارج الحرفوات معتبرا بمعدل 7.1%، أي بنفس وتيرة السنة السابقة، وازداد النسيج الاقتصادي كثافة، حيث أصبح يضم 994000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (مؤسسة تقل العمالة فيها عن 250 عامل)، مكونة في غالبيتها من أشخاص طبيعيين (95.2%)، فتم إنشاء ما يقارب 60500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (+8.8% كنمو سنوي بين السداسي الأول من 2012 والسداسي الأول من 2013)، وسمح هذا التوسع في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بهيمنة قطاع الخدمات (61.3%) بعرض 139000 منصب شغل، منها 78500 مناصب شغل بأجرة.

و حقق قطاع الفلاحة نتائج معتبرة، فمن بين كل القطاعات، حقق قطاع الفلاحة أعلى نمو بمعدل 8.8% سنة 2013 مقابل 7.2% في سنة 2012، وساهم بواقع 9.3% من إجمالي الناتج الداخلي، و 12.7% في القيمة المضافة. كذلك استعاد قطاع البناء والأشغال العمومية مستويات النشاط التي بلغها منذ 2007 (أعلى من 8%)، وارتفعت قيمته المضافة بنسبة 8.2% في 2012، حيث سمحت كل من الزيادة في نفقات التجهيز للدولة، وإنعاش برامج السكن بعودة النمو لهذا القطاع، وبقيت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج الداخلي مستقرة تقريبا عند 9.8% في 2013 مقارنة بـ 9.3% في 2012، كما بقيت حصته مرتفعة في القيمة المضافة خارج الحرفوات بنسبة 12.6% سنة 2013، مقابل 13.9% و 14.4% في سنتي 2011 و 2012 على التوالي.

أما بالنسبة لقطاع الصناعة، فقد عرف توسع القطاع الصناعي تباطؤا في سنة 2013، ليسجل نفس وتيرة سنة 2011، بارتفاع قدره 4.1% في القيمة المضافة الصناعية (عمومية وخاصة)، وهو يقارب معدل 4.09%، الذي يمثل متوسط معدل أربعة عشر سنة (منذ 2001 إلى 2013)، ويعتبر فرع الصناعة الغذائية المهيمن والدافع للنشاط الصناعي، بنسبة 37.3% من القيمة المضافة الصناعية، وذلك من خلال ديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب.

4- التشغيل ومستوى البطالة: عرفت ظاهرة البطالة تناقصا خلال الفترة (2004-2014)، ففي هذا الإطار تؤكد البيانات الإحصائية بوضوح الانخفاض المستمر لنسبة البطالة، والتي انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 11.3% سنة 2008، لتصل إلى 9.8% سنة 2014، أي ما يعادل 1.151 مليون بطال، وقدر عدد البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 20-35 سنة بـ 81%، أي ما يعادل 0.932 مليون بطال (2014).

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر (2000-2017)

جدول رقم (11): تطور نسبة التشغيل ومعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2004-2014) الوحدة: بالآلاف

البيان / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إجمالي السكان المشتغلين	7798	8044	8869	8594	9145	9472	9735	9599	10170	10788	10566
الفئة النشطة	9470	9493	10110	9969	10315	10544	10812	10661	11423	11964	11716
عدد البطالين	1672	1448	1241	1375	1170	1072	1076	1062	1253	1175	1151
نسبة العمالة % ^(*)	%34.7	%34.7	%37.2	%35.3	%37.0	%37.2	%37.6	%36	%37.4	%39.0	%37.5
معدل البطالة %	%17.7	%15.3	%12.3	%13.8	%11.3	%10.2	%10.0	%10.0	%11.0	%9.8	%9.8

Source; Office National des Statistiques, Activité, Emploi & Chômage (2003-2012)+ 4^{ème} Trimestre 2013+Avr 2014.

(*) : نسبة العمالة تعرف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق.

خاتمة: لقد استهدفت هذه الورقة البحثية دراسة لتطور سياسة الإنفاق العام في إطار البرامج الاقتصادية والتنموية المتبعة من طرف الجزائر وحاولت توضيح علاقة الإنفاق العام ومنه الميزانية العامة بالبرامج التنموية، ودور هذه العلاقة في بعث الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000-2017)، ومنه في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتوصلت إلى عدة نتائج في هذا الموضوع.

النتائج:

- تعتبر النفقات العامة أداة هامة وأساسية من الأدوات المالية، التي تهدف من خلالها معظم الدول لدعم حركة النشاط الاقتصادي، ولتكوين رأس المال الاجتماعي، أو ما يعرف بالهياكل الارتكازية للتنمية الاقتصادية، كالتعليم والصحة والطرق والجسور والاتصالات... وغيرها من المشاريع التي تقوم بها الدولة (لاسيما في مجال الهياكل القاعدية)، والتي توجهها نحو القطاعات ذات الأولوية في الخطط التنموية، دعما للنمو وتحقيقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تعتبر سياسات الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية، حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي، عن طريق الزيادة في الإنفاق العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري، قصد تحفيز الإنتاج وتشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب، وبالتالي، دعم النمو وامتصاص البطالة.
- أن البرامج الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر خلال الفترة (2001-2014) تعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية، تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وذلك بزيادة الإنفاق الحكومي (خاصة الاستثماري)، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني ودعم الحركة التنموية.
- بالنظر إلى حجم المبالغ المالية التي تم صرفها في إطار البرامج الاقتصادية، وبالنظر إلى الأهداف المستطرة، فإنه يمكن القول بأن ما تحقق كان مقبولا إلى حد ما، خصوصا في ظل الإمكانيات الهائلة للاقتصاد الوطني.
- كان لسياسة الإنفاق العام التوسعية التي انتهجتها الجزائر بداية من سنة 2001 نتائج إيجابية على الاقتصاد الوطني، وهو ما أدى لتحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، خاصة في ظل ملائمة الظروف الاقتصادية والسياسية، وكذا للاستدارة الكلية للمجهودات المبذولة منذ سنة 2000 في مجال الإصلاحات الاقتصادية، وللارتفاع المسجل في أسعار النفط (باستثناء السنوات الأخيرة)، إضافة إلى الاستفادة الكبيرة من الفوائض التجارية المحققة خلال السنوات الأخيرة، فضلا على الرقم القياسي المحقق فيما يتعلق باحتياطي النقد الأجنبي، والذي كان له الدور الكبير في تخفيض الدين الخارجي.

التوصيات: بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها، فإننا سنحاول وضع بعض التوصيات التي يمكن من خلالها زيادة فعالية سياسة الإنفاق العام في تمويل البرامج التنموية والاقتصادية، وذلك وفق ما يلي:

البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الانفاق العام في الجزائر (2000-2017)

- تهيئة الظروف الكفيلة بضمان توافر الموارد المالية اللازمة للاستثمار، وذلك بالعمل على توليد موارد محلية من أجل ادخارها واستثمارها بصورة منتجة ومركزة، وهو ما من شأنه العمل على خلق مدخرات محلية كافية لبعث البرامج الاستثمارية والتنموية، وللتقليل من احتياج التمويل.
 - يجب العمل على ترشيد الإنفاق العام، بحيث يجب التركيز على الاحتياجات الاستثمارية الضرورية والملحة دون غيرها، مع ترتيب الأولويات الاقتصادية، دون المساس بالبرامج الاجتماعية الأساسية.
 - توجيه الاستثمارات للأنشطة المتكاملة التي تخدم أكثر من قطاع، والأنشطة التي تحظى بآثار قوية من شأنها تعزيز العلاقات الارتباطية بين القطاعات ذات الصلة، ومن ثم تعظيم العوائد المشتركة، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع الهياكل القاعدية.
 - منح الأولوية لمشاريع المشتركة مع القطاع الخاص، لتحفيز الاستثمار الخاص في المجالات غير التقليدية، وللتخفيف من الأعباء المالية على الميزانية العامة للدولة.
- الهوامش والمراجع:

- (1): حامد عبد المجيد دراز، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ج2، 2001، ص 267.
- (2): عبد المنعم فوزي، مرجع سبق ذكره، ص 41.
- (3): محمود حسين الوادي و زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، ص 118.
- (4): أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 36.
- (5): عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 2011، ص 42.
- (6): فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 113.
- (7): سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.
- (8): خالد شحادة الخطيب و أحمد زهير شامية، مرجع سبق ذكره، ص 62.
- (9): المادة 23 من القانون 17-84، المتعلق بقوانين المالية.
- (10): بساعد علي، مرجع سبق ذكره، ص 74.
- (11): أنظر القانون 17-84، المتعلق بقوانين المالية.
- (*) ويشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي: الدين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛ الدين الداخلي، ديون عائمة (فائدة سندات الضريبة)؛ الدين الخارجي؛ ضمانات (من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛ النفقات المحسومة من الإيرادات (تعويض على منتجات مختلفة).
- (**) وتضم: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية)؛ النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية)؛ النشاط الثقافي والترابي (منح دراسية)؛ النشاط الاقتصادي (إعانات اقتصادية)؛ إسهامات اقتصادية (إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية)؛ النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛ إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ).
- (12): دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 351.
- (13): المادة 35 من القانون 17-84، المتعلق بقوانين المالية.
- (14): بساعد علي، مرجع سبق ذكره، ص 76.
- (15): تعبر الميزانية العامة للدولة عن برنامج العمل المالي المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه، ويعرفها القانون (90-21) بأنها: "الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها"، وتشكل الميزانية في الجزائر من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.
- (16): المادة 26 من القانون 17-84، المتعلق بقوانين المالية.
- (17): بساعد علي، مرجع سبق ذكره، ص 89.

- (18) : جهاد سعاد خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص 352-353، سعيد علي العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 215-216.
- (19) : تعرف سياسة التثبيت أو الاستقرار، بأنها تلك الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي يقدمها صندوق النقد الدولي والتي تتبعها الحكومة في دولة معينة، والتي تعمل في مجموعها على تثبيت الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية، لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة زمنية معينة، وذلك من خلال ترشيد الطلب المحلي، بالعمل على الحد من نمو النقد والائتمان، وتقييد عجز الميزانية العامة وترشيد النفقات، وكذلك إتباع سياسة لسعر الصرف، كما تهدف إلى جذب الموارد إلى قطاعات التصدير والقطاعات التي تنتج السلع البديلة للواردات، وتشجع على تحول الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المحلية، فهكذا، تهدف سياسة الاستقرار أساسا إلى نحو إفراط الطلب (أي ترشيده).
- (20) : تعرف سياسة التصحيح الهيكلي، بأنها تلك الحزمة من القواعد والأدوات والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في دولة معينة، والتي تركز على إدارة جانب العرض (على عكس سياسات التثبيت و الاستقرار التي تركز على جانب الطلب)، فهي تستهدف إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتصحيح هيكل الإنتاج وإزالة الإختلالات فيما يسمى بالاقتصاد الحقيقي، للوصول إلى معدل نمو اقتصادي مرتفع وزيادة الاستثمار وزيادة الصادرات، وزيادة دور القطاع الخاص، وإزالة التشوهات السعرية والتحول إلى آليات السوق لتعكس التكلفة الحقيقية للمنتج، بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية، وبالتالي، العمل في المجموع على إحداث تصحيحات هيكلية في الاقتصاد، لتحقيق أهداف معينة تصب في إعادة التوازن الداخلي والخارجي خلال فترة معينة.
- (21) : الاتحاد العربي لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، التقرير الاقتصادي العربي، بيروت، 2006، ص 88.
- (22) : جديدي روضة، أثر برامج سياسة الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص 07.
- (23) : عماري عمار ومحمادي وليد، آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص 06.
- (24) : المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، الندوة العامة العادية 23، السداسي الأول، 2003، الجزائر، ص 05.
- (*) : هذا، بالإضافة إلى محاور أخرى تضمنها هذا الدعم كحماية النظام البيئي الرعوي، مكافحة الفقر والتهemis، فك العزلة عن المناطق النائية، معالجة ديون الفلاحين، إلى جانب تقديم إعتمادات مالية كبيرة لفائدة الفلاحين لتطوير وتنمية القطاع الزراعي، وغيرها من الانشغالات.
- (26) : جديدي روضة، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- (27) : صالح ناجية، مخناش فييحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي للفترة 2001-2014، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص 06.
- (28) : عماري عمار ومحمادي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 08.
- (29) : البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول: www.premier-ministre.gov.dz.
- (30) : صالح صالح، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكثرية وإستراتيجية النمو غير المتوازن الفترة (2001-2014)، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1، 11-12 مارس 2013، ص 17.
- (31) : برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، بيان اجتماع مجلس الوزراء، الجزائر، 2010.
- (32) : جديدي روضة، مرجع سبق ذكره، ص 09.
- (33) : برنامج التنمية الخماسي، المرجع السابق.
- (34) : المنظمات الدولية "سايف ورلد أوسفام"، تقرير دولي حول انتشار واستعمال الأسلحة الخفيفة، واشنطن، الاثنين 26 نوفمبر 2007.
- (35) : مصالح الوزير الأول، مشروع برنامج الحكومة 2009+الفكر البرلماني، برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 06، جويلية 2004، ص 38.